الفصل الثاني

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

بعد الإنتهاء من عرض الإطار العام للدراسة للبحث وما ينطوي عليه من مفاهيم رئيسية، تنتقل الباحثة في الفصل الثاني إلى عرض وإيضاح الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وذلك في ثلاثة مباحث، يلقي الأول الضوء على مجتمع البحث، ويعرض الثاني لخطوات وإجراءات بناء أداة جمع المعلومات، وتطبيقها وحجم وخصائص العينة المختارة، فيما يتناول المبحث الثالث مسألة بناء المقاييس التي يتطلبها عرض وتحليل النتائج.

المبحث الأول

مجتمع البحث

تقع قرية منسافيس في محافظة المنيا، على بعد ٢٦٠ كيلو متر تقريباً من القاهرة، ضمن نطاق مركز أبو قرقاص، ويمثل المركز السابع لمحافظة المنيا، ويحده شمالاً مركز المنيا وجنوباً مركز ملوي، ويحد القرية شمالاً قرية الحوصلية، وجنوباً قرية أبيوها، ويبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠٠ نسمة تقريباً، وهي رابع قرية من حيث تعداد السكان في المركز، حيث بلغ عدد السكان ١٨٤٦٣ نسمة عام ٢٠٠٦. وتبلغ مساحتها حوالي ١٠٠٠ فدان، وقد تم اختيار هذه القرية على وجه التحديد لأنها محل إقامة الباحثة وهو ما سهل العمل الميداني فيها، وفيما يلي عرض لعدد من جوانب الواقع المجتمعي هناك:

أولاً: التعليم والأمية:

بلغ عدد من هم في سن التعليم في القرية محل الدراسة عام ١٩٩٦، ١٠٤١٠ نسمة تمثل نسبة الأمية منها ٥٦% (٥٨٤٠ نسمة)، بينما في تعداد عام ٢٠٠٦ بلغ عدد من هم في سن التعليم ١٤٠٩٦ نسمة بلغت نسبة الأمية منها حوالي ٤٠% (٥٧٤١ نسمة). تمثل هذه النسبة عام ٢٠٠٦ رابع أقل قرية في نسب الأمية بعد ثلاث قرى على مستوى الوحدة المحلية بينما يأتي ترتيب القرية في الأفضلية من حيث تقليل نسب الأمية هو الخامس على مستوى مركز أبوقرقاص[1].

ثانياً: الأنشطة الاقتصادية:

يحتل النشاط الزراعي النسبة الأعلى بين سكان القرية حيث يمثل ٤٢% من اجمالي السكان في عام ٢٠٠٦، ويأتي بعده نشاط الخدمات الذي يمثل ٣٦%، ثم النشاط الصناعي الذي يمثل ١٣%، فالنشاط التجاري ٦%، ثم النقل ٣%. وتبعا لتعداد ٢٠٠٦ فإن نسبة البطالة قد انخفضت إلى ٤% بعد أن كانت

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "الكتاب الإحصائي السنوي"، سبتمبر ٢٠٠٩.

١٢% عام ١٩٩٦[1]. حيث يوجد بالقرية مزرعة دواجن، ومنحل واحد، ولا يوجد بها "سوبر ماركت" كما هو معروف بشكله في القاهرة، وإنما يوجد بها محال تجارية كثيرة.

على الرغم من أن محافظة المنيا أخذت اتجاه النمو في تحسين مستوى الفقر عام ٢٠٠٠ إلا أنها لم تستطع ذلك خلال ٢٠٠٥، ففي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ استمرت بعض المحافظات ضمن أسوأ المناطق فقراً، وكانت أسيوط أولى هذه المحافظات ثم قنا ويأتي بعدها المنيا ثم سوهاج. تمثل قرى محافظات المنيا وبني سويف وأسيوط وسوهاج معاً ٧٠% من نسبة الفقر في مصر.[2]

من ثم، تبدو محافظات الوجه القبلي أو ما اصطلح على تسميته بصعيد مصر أكثر المحافظات فقرا وعوزا للخدمات بجميع أشكالها، ومن أشدها فقراً محافظة المنيا، ويمكن تسمية هذه المحافظات بالمهمشة، ونقصد بمفهوم التهميش هنا "حرمان فرد أو جماعة من الوصول إلى الأوضاع المهمة في المجتمع، ومن الحصول على رموز القوة الاقتصادية أو الدينية أو السياسية في ذلك المجتمع"[3]، وليس كما تشير بعض المدارس التي تناولت التهميش، وربطت بينه وبين الهجرة. فقد نجد أن جماعة ما مهمشة ولكن داخل إطار مجتمعها وهو ما يكون نتاج ظروف كثيرة تأتي هذه الدراسة لتبحث فيها، ومدار الاهتمام في الدراسة الحالية ليس التهميش الاجتماعي فقط، وإنما أيضاً السياسي الذي يعني ضعف إن لم يكن غياب المشاركة السياسية. وهو ما قامت الدراسة ببحثه علماً بأنها أخذت عن بعض مدارس التهميش والتمكين دون أن تتفق معها حول جميع الفرضيات، فمثلا تُرجع مدرسة المنظور الوظيفي الفقر إلى السمات "الذاتية للفرد، وأن التهميش الاجتماعي في المجتمع يكون للمغتربين الذين هم أكثر اهتماما بالاستمرار وباستغلال المتاح لديهم من الدخول في الصراعات الأيديولوجية. كما يُرجع المنظور الماركسي الفقر لحتمية المسار الاقتصادي الرأسمالي فتكون بذلك الدولة مسئولة عن فقر الأفراد، بينما يرى الهيكليون أن الفقر ناتج عن سيطرة طبقة معينة بتحيزاتها. وكذلك مدرسة المدخل الثقافي الأنثروبولوجي الذي يربط بجميع اقترابات بين الفقر والهجرة وأن المهمش هو المهاجر أو المغترب، والذي يربط كل اقتراب بدرجة أو بأخرى بين الفقر وسمات ثقافية معينة خاصة اقتراب ثقافة الفقر، الذي لقى انتقادات كثيرة خاصة مقولة مدرسة ثقافة الفقر "محو الفقر لن يمحو ثقافته"، حيث يرى الهيكليون أن ثقافة الفقر نتاج افتقاد فرصة تحسين المستوى، بمجرد إتاحة الفرصة

---

[1] المرجع السابق.

[2] "Poverty Assessment update", Ministry of Economic Development, Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, The World Bank, 16 Sep. 2007.Pp 35-37 http://www.mop.gov.eg/PDF/povert_report.pdf

[3] سيد حامد، "دراسات الشخصية المصرية: رؤية نقدية"، أعمال الندوة السنوية الخامسة: الشخصية المصرية في عالم متغير، جامعة القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩. ص ١٧

تتغير الظروف وبالتالي الثقافة. أما المدرسة الهندسية فتعزو التهميش إلى عوامل تتعلق بالسكنى –الموقع التهميشي الذي يهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية للجماعة التي تسكن المنطقة.

أما مدرسة ديسال فلم تربط بين الفقر والتهميش، ورأت أن التهميش يولد غياب المشاركة في صنع القرار، وقامت هذه المدرسة بتفسير التهميش من خلال العامل المادي، إذ ترى الجماعات المهمشة منعزلة في مناطق ريفية كانت أو حضرية. فعلى الصعيد الاجتماعي، تعاني هذه الجماعات تدني القدرة على التصرف وانعدام حافز المبادرة، ومن الناحية الثقافية تعاني من ضعف الجذور الثقافية التقليدية، ومن الناحية الاقتصادية تعاني من مستويات دخول منخفضة، أما على الصعيد السياسي فيلاحظ أن هذه الجماعات لا تكترث بالعملية السياسية والديمقراطية؛ كونها غير قادرة على التأثير فيها. كذلك تربط مدرسة المدخل الفلسفي بين الفقر وقضية المواطنة، وتطرح قضية المواطن الإيجابي المشارك في الحياة السياسية مقابل المواطن السلبي.

بينما يرى الاتجاه الحديث لدراسة التهميش أن إهمال الدولة لقطاع الفقراء بكل الأشكال هو المتسبب في هذا التهميش، بينما يرى اتجاه أخر داخل نفس المدرسة أن التهميش والفقر نتاج طبيعي لسمات يولد بها الفقراء ويرثها أبناؤهم، ويطرح الاتجاه الثاني مفهوم التمكين ولكن ليس من خلال الدولة وإنما من خلال الفقراء أنفسهم في محاولة للتكامل مع المجتمع.

ويطرح مفهوم القوة والتمكين ثلاثة مداخل للقوة يمتلكها الفرد، أولها اجتماعي ويعني "امتلاك الفرد للمعلومات والمهارات والمشاركة في المنظمات الاجتماعية"، والثاني مدخل القوة السياسية ويعني "مشاركة الفرد في عمليات صنع القرار..."، أما الثالث فهو مدخل القوة النفسية ويعني "شعور الفرد بالرضاء المتمثل في الثقة بالنفس والتي تعتبر نتاج النجاح في المجالين السياسي والاجتماعي"، ومدخل التمكين بذلك يركز على دور منظمات المجتمع المدني، وكذلك دور الحكومة المركزية[1].

ثالثاً: المرافق الخدمية:

وتضم القرية نقطة للشرطة ولا يوجد بها عمدة، إنما تعتمد على نقطة الشرطة إلى جانب مشايخ البلد في إدارتها، وتضم في نطاقها كذلك ثلاث مدارس إبتدائية، اثنان منهم حكومي والثالثة خاصة، ومدرسة إعدادي، ومدرسة ثانوي عام مشتركة تم بناؤها عام ٢٠١٢. أما بالنسبة للخدمات الصحية، فيوجد بها وحدة صحية. أما بالنسبة لدور العبادة فيوجد بها كنيستين، وعدد (٦) مساجد موزعة في أنحاء القرية، أحد هذه المساجد فقط به مكان لمصلى السيدات، وهو ما تم تخصيصه منذ أغسطس ٢٠١١ فقط، كما يوجد بها عدد (٢) مصلى على الطريق الزراعي القاهرة أسيوط. ويوجد بها كذلك مكتب بريد يوجد في القسم الشرقي من القرية، أما الجمعية الزراعية فتوجد في القسم الغربي منها على الطريق الرئيسي مباشرة. بالإضافة إلى عدد

---

[1] أماني مسعود محمد الحديني، "الدور السياسي لمهمشي حضر مصر بالتطبيق على مجتمع القاهرة"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه، ١٩٩٨). ص ص ٢- ٥٣

ليس بالقليل من محال بيع الملابس ولكنها متفرقة، وغالباً ما تكون من داخل منزل صاحب المحل، وكذلك يوجد بها العديد من السنترالات الخاصة ومحلات بيع كروت الشحن وخدمات المحمول.

ويعرض هذا المبحث لتصميم أداة البحث، وحجم العينة، وطريقة اختيارها، وخصائصها، والتطبيق الميداني للأداة، وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات.

أولاً

إعداد أداة البحث

يوجد العديد من الأدوات لدراسة توجهات المواطن نحو قضية ما، فمثلاً يمكن استخدام مقابلة المجموعات أو المقابلات المتعمقة (Focus group)، أو الملاحظة بالمشاركة، ولكن الباحثة وجدت أن مثل هذه الأدوات لن تفيد بنفس القدر الذي ستفيد به استمارة الاستبيان، ففي حالة المقابلات المتعمقة قد يؤثر رأي شخص في المجموعة كلها، وربما يشعر بالحياء من التصريح أو الجهر بما يريد قوله، مما يؤدي للتضليل، أما بالنسبة للملاحظة بالمشاركة فيصعب إجرائها لما تتطلبه من وقت وموارد كثيرة لا تتوافر لدى الباحثة.

وقد مر إعداد استمارة الاستبيان بالعديد من المراحل:

١- الاطلاع على بعض الدراسات التي كان فيها شق ميداني، وكذا الدراسات التي لجأت إلى العمل الميداني في مجال الثقافة السياسية أو المشاركة السياسية. والتي أجريت في مجتمعات ريفية مصرية بوجا عام وريف صعيد مصر بوجه خاص، وذلك للاستفادة من كيفية إجراء الدراسة الميدانية.

٢- إجراء مناقشات مع أساتذة متخصصين في البحوث الميدانية، مما ساعد منذ البداية في تكوين فكرة أولية حول النقطة التي يمكن أن تبدأ منها الباحثة؛ وهو ما أفاد كثيراً في توضيح نقاط لم تكن تنتبه لها الباحثة، وفي المجال الإحصائي أيضا لتعلم كيفية صياغة بعض الأسئلة من الناحية الإحصائية؛ وتحليل البيانات الكمية.

٣- الاستعانة بأساتذة متخصصين في الإحصاء والجغرافيا والمسوح الاجتماعية، لتحديد حجم العينة، وكيفية اختيارها.

٤- عقب الإنتهاء من صياغة الاستبيان في صورته الأولية، تم عرضه على عدد من الأساتذة المحكمين[1] الذين ينتمون لحقول معرفية مختلفة، وذلك لمراجعة الاستمارة؛ وإبداء الرأي حول مدى ملائمتها، والاسترشاد برأيهم حول الأسئلة والبنود المثارة في الاستمارة، وكذلك الصياغة وترتيب الأسئلة، كما تم إجراء الاختبار القبلي للاستمارة، بتطبيقها على عدد محدود من أفراد مجتمع البحث، لمعرفة مدى فهمهم للأسئلة، ومعرفة الصعوبات التي ربما تقابلها الباحثة أثناء تطبيق الاستمارة.

٥- في ضوء ملاحظات المحكمين ونتائج الاختبار القبلي، قامت الباحثة بالصياغة النهائية للاستمارة، بعد أن تم تعديل صياغة وترتيب بعض الأسئلة وإضافة أسئلة جديدة.

٦- بعد الفراغ من الإعداد النهائي لاستمارة الاستبيان، قامت الباحثة بتشكيل فريق الباحثين الميدانيين الذين قاموا بمساعدتها في تطبيق الاستمارة، ووقع الاختيار على مجموعة من طلاب الجامعة في القرية محل الدراسة، وهي نفس القرية التي تنتمي إليها الباحثة، وعلى صلة قرابة أو معرفة بهم ولم يسبق لهم المشاركة في أية دراسة ميدانية من قبل. وتولت الباحثة تدريب هذا الفريق، بحكم مشاركتها في القيام بدراسات ميدانية سابقة كباحثة ميدانية، ومصممة للاستمارات، ومراجعة، ومكودة. وجدير بالذكر أن كونهم من نفس القرية، ساعد كثيراً في أن تكون نسبة الرفض قليلة للغاية ولا تكاد تذكر. وقد خدم ذلك الموضوع كثيراً فقد تعاملوا مع الدراسة على أنها دراستهم شخصياً، وقد تجلى ذلك في إبداء الملاحظات والنصائح حول عدد أفراد الأسرة والأشخاص المبحوثين قبل الدخول لمنازلهم وهو ما سهل كثيراً عملية التطبيق، ووفر كثيراً من الوقت للباحثة.

ثانياً

حجم العينة وطريقة اختيارها وخصائصها

أولاً: حجم وأسلوب اختيار العينة:

لحساب حجم العينة، استخدمت المعادلة التالية:

$$E = 1.96 * \frac{\sqrt{P(1-P)}}{\sqrt{n}}$$

[1] الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفي المشرف، والأستاذة الدكتورة/ نادية أبو غازي المشرف المشارك، الأستاذة الدكتورة/ أحلام السعدي أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان، الأستاذ الدكتور/ السيد غانم بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الأستاذة الدكتورة/ زينب خضر بكلية الاقتصاد وبمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.

وبتطبيق هذه المعادلة بلغ حجم العينة ٦٠٠ مفردة. وبتعديل هذا الحجم بناء على معامل تصحيح المجتمع والذي يصل إلى ٢٢٠٠٠ بناء على المعادلة (N-n)/(N-1)، ومراعاة للإمكانات المتاحة (المادية منها والمعنوية مثل الوقت وغيرها) يصبح حجم العينة المطلوب هو ٢٠٠ مفردة، موزعين وفقاً للعمر بين ٥٧% شباب، ٤٣% كبار، ووفقاً للنوع بين ذكور وإناث.

وبعد الاطلاع على ما يتعلق بالقرية من بيانات إحصائية[1] عن نسب التعليم والأمية والنوع (الذكور إلى الإناث)، فضلاً عن الفئات العمرية ولاسيما فئتي الشباب (١٨-٣٥ عاما) والكبار (أعلى من ٣٥ سنة)، تم اختيار عينة بالأسلوب العشوائي على النحو التالي:

١- قسمت القرية إلى أربع مناطق (أ، ب، ج، د)، لا توجد منطقة منها تتميز بتكتل معين لفئة أو طائفة، ولا اختلافات كبيرة بين أهلها في المستوى المادي.

٢- تم عمل قرعة/سحب جزأين (منطقتين) من الأربعة أجزاء للقرية.

٣- في المنطقتين المختارتين تم أخذ منزل وترك أخر (مع مراعاة وجود مناطق زراعية فاصلة)، بدءاً من آخر منزل في كل جزء، إلى أن تم الإنتهاء من العدد المطلوب للعينة؛ علماً بأن هذه النقطة كان يتم تجاوزها في حالة عدم توافر الشروط الواجبة في العائلة محل البحث؛ كأن تكون عائلة بلا عائل ذكر، أو أن يكون أحد الطرفين (الزوج أو الزوجة- الابن أو الابنة) غير موجود في وقت الزيارة. ففي هذه الحالة لا يحسب المنزل ضمن نطاق العينة ويتم أخذ المنزل التالي.

٤- لاختيار الفرد المبحوث في كل جيل (الشباب والكبار)؛ تمت الاستعانة بجدول كيش (Kish table) لاختيار الفرد بشكل عشوائي، ومع مراعاة الواقع الميداني في نفس الوقت.

ثانياً: خصائص العينة:

النوع تبعاً للعمر:

١- التوزيع العمري لأفراد العينة:

يوضح الجدول (٢.٣.١)، توزيع أفراد العينة تبعاً للنوع والعمر (٥٧% شباب مقابل ٤٣% كبار)، وتوضح النسب أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور في جيل الشباب بينما العكس في جيل الكبار.

٢- الحالة التعليمية لأفراد العينة:

---

[1] تم الحصول عليها من بيانات التعداد والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يوضح الجدول (٢.٣.٢) أن نسبة الأمية أكبر في جيل الكبار (٣٤.٤%) عنها في جيل الشباب (١٥.٢%)، بما يدلل على تراجع نسبة الأمية بمرور الوقت، إلا أن كون ١٥.٢% من الشباب أميين هي نسبة لا يستهان بها، خاصة في هذا العصر (عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات).

وبلغت نسبة من يستطيع القراءة والكتابة فقط، في جيل الشباب ١%، وفي جيل الكبار ٤.٣%، كما جاءت نسبة الحاصلين على شهادة التعليم الأساسي (إبتدائية أو إعدادية) صفر% و١٢.٩% في جيلي الشباب والكبار على التوالي، حيث كان العديد ممن ينتمون إلى جيل الكبار يكتفون بالحصول على شهادة التعليم الأساسي، ربما للظروف الاقتصادية أو غيرها.

وجاءت نسبة الحاصلين على الثانوية العامة والثانوية الفنية في العينة ٤.٥% و٥٠.٥% على التوالي مما يظهر فارقاً كبيراً لصالح التعليم الفني، أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد بلغت نسبة من حصل على مؤهل فوق متوسط من جيلي الشباب والكبار ١% ،٢.٢% على الترتيب، ومثلت نسبة التعليم الجامعي ١٤.٣% و٥.٤% لدى الشباب والكبار؛ وهو ما يتفق مع ما جاء بتقرير التنمية البشرية لمحافظة المنيا أن نسبة الحاصلون على مؤهل متوسط أو أعلى على مستوى المحافظة بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٣) كانت ٣٠.٥% بحضر المحافظة، بينما تنخفض إلى النصف تقريباً في ريفها[١]. بينما لم يكن ضمن العينة تعليم فوق الجامعي، وقد يكون السبب في ذلك الحالة الاقتصادية.

ويوضح الجدول (٢.٣.٣) العلاقة بين النوع ومستوى التعليم لأفراد العينة، ومن اللافت للنظر في معطياته الرقمية كون نسبة الأمية عند الإناث أكثر من ضعف مثيلتها عند الذكور ٣٣.٧%، ١٥% على التوالي، وتفوق نسبة الذكور الحاصلين على ثانوي فني نسبة الإناث ٥٧% مقابل ٤٣.٩%. والتعليم الجامعي أيضاً ١٢% مقابل ٨.٢%، وهو ما يشير إلى أن فرص الذكور أفضل من فرص الإناث في التعليم، وهو ما تؤكده مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، وتؤكد كذلك على الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر فيما يتعلق بمدى التواصل التعليمي للإناث حتى حصولهن على مؤهل متوسطاً أو أعلى حيث بلغ ٧.٣% للريف و ٢٢.٢% للحضر، وهو ما ينعكس أثره سلبياً على مكانة المرأة بالمحافظة[٢].

---

[١] "تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية: تقرير محافظة المنيا"، القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والتنمية المحلية، ٢٠٠٥. ص ٥٤

[٢] المرجع السابق. ص ص ٨٤-٨٥

٣- المستوى الاجتماعي لأفراد العينة:

يوضح الجدول (٢.٣.٤) المستوى الاجتماعي لأفراد العينة، موزعين إلى خمس فئات، تبدأ من الأفقر إلى الأغنى، وتتقارب معدلاتها، فتدور جميعها حول ٢٠%.

ويشمل الجدول (٢.٣.٥) الفئات العمرية موزعة حسب الثروة، والذي يتضح منه أن جيل الكبار هو الأكثر فقراً، حيث تبلغ نسبة فقرائه ٧٦.٣%، وهي أكثر من ضعف النسبة في جيل الشباب (٢٣.٧%). بينما تتقارب النسب في الفئات الأقل فقراً والأقل غنىً، ويكاد يكون الاختلاف بسيطاً أيضاً في الفئة الأغنى حيث يحتل فيها الشباب (٥٩%) والكبار (٤٣.٨%)، بينما تزيد نسبة الشباب في الفئة المتوسطة عن الكبار (٧١.١%، ٢٨.٩%) على الترتيب.

ثالثاً

التطبيق الميداني

تم التطبيق الميداني في الفترة من ١٤ إلى ١٧ إبريل ٢٠١١، بواسطة الباحثة وأربعة باحثين مساعدين، عملوا معها وتحت إشرافها مباشرة، في الميدان، في المنطقتين اللتين وقع عليهما الاختيار، داخل القرية محل الدراسة.

وقد واجهت الباحثة عدداً من المعوقات أثناء العمل الميداني، أهمها:

١- تسببت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ -إلى حد ما- في تأخير العمل الميداني، سيما وأنها اقتضت إعادة النظر في الاستمارة، وتعديل أو حذف أسئلة منها، وإذا كان ذلك قد شكل صعوبة، خاصة بالنسبة للوقت، إلا أنه انطوى على ميزة في نفس الوقت، حيث تعد الدراسة أول بحث ميداني حول الثقافة السياسية، بعد ثورة ٢٥ يناير، مما يزيد من أهميتها في تجلية مواضع اختلاف وتناقض كثيرة، ليس فقط في ثقافة الأفراد، وإنما أيضاً في وعيهم بأهمية ومستوى المشاركة.

٢- طول فترة ومشقة تدريب الباحثين الميدانيين، مع كبر حجم الاستمارة نسبياً (كانت تستغرق ٢٠ دقيقة تقريباً)، وحداثة الباحثين بالتطبيق الميداني، فقد استغرق التدريب مدة طويلة حتى يتعود الباحثون على الاستمارة، وتعلم كيفية قراءة الأسئلة على المبحوث، وأسلوب طرح السؤال بطريقة أخرى في حالة عدم رد المبحوث بطريقة مباشرة عليه، وقامت الباحثة بتطبيق عدد لا بأس به من الاستمارات في حضورهم جميعاً، لمعرفة طريقة إلقاء السؤال، وكيفية تكويد الإجابات.

٣- رفض بعض العائلات أن يقوم باحث (من الذكور) بإجراء المقابلة مع الزوجة أو الابنة، مما ألجأ الباحثة إلى الإستعانة بإحدى صديقاتها من خارج القرية (وهي أحد أعضاء فريق العمل الميداني).

وبمجرد الانتهاء من العمل الميداني، والمراجعة الميدانية للاستمارات، قامت الباحثة بالتكويد والمراجعة المكتبية، ثم جاءت مرحلة إدخال البيانات للحاسب الآلي، ومراجعة الإدخال؛ وعمل التصحيح اللازم لها، وبدأ العمل الإحصائي في وضع المقاييس لاختبار الفروض وتحليل النتائج.

المبحث الثاني
بناء المقاييس

يتناول هذا المبحث كيفية بناء المقاييس التي استخدمتها الدراسة في مناقشة وتحليل النتائج بعد تحديد الأوزان النسبية لبدائل الإجابة، والتي تتوزع على ثلاثة مطالب. يعرض أولها مقياس الثقافة السياسية، ويجمع ثلاثة محاور أولها المعرفة، وثانيها المهارات، وثالثها القيم. ويختص ثانياً بمقياس التنشئة الاجتماعية والسياسية، فيما يركز ثالثا على مقياس المشاركة السياسية. تم وضع مقياس لاختبار فروض الدراسة، وقياس العلاقات بين المتغيرات، ثم استخدمت المعاملات الإحصائية لاختبارها، وبعد ذلك يتم وضع (Factor Analysis) ثم حساب (Chi^2) مربع كاي لمعرفة قوة العلاقات بين المتغيرات ودرجة تأثيرها، وعمل الـ (Logistic Regression) لمعرفة درجة تأثر المتغيرات ببعضها، وذلك على النحو التالي:

أولاً
مقياس الثقافة السياسية[1]

على خلفية التعريف الذي تتبناه الدراسة لمفهوم الثقافة السياسية، والذي يشير إلى ما لدى الأفراد من معارف ومهارات وقيم تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي. حددت الباحثة مقياساً للثقافة السياسية يغطي ثلاثة محاور، محور المعرفة ومحور المهارات ومحور القيم؛ ولبناء هذا المقياس تم تحويل المتغيرات إلى (٠،١)، مع ملاحظة أن هناك بعض المتغيرات الوصفية التي لا يمكن تحويلها إلى (٠،١) لذا سيتم التعامل معها بطريقة أخرى، وهي عرض الأعداد والنسب لهذه المتغيرات، وعمل علاقة فيما بين المتغيرات بعضها وبعض عن طريق (Crosstabulation).

أولاً: مقياس المعرفة السياسية.

يتكون هذا المقياس من ثلاثة عناصر:

١- المعرفة بالمؤسسات السياسية والتي خصتها أربعة أسئلة، وتتراوح درجته الكلية بين صفر ، ٦.

---

[1] انظر الملاحق: جدول (٢.٢.١) "عناصر مقياس الثقافة السياسية وأوزانها ومستوياتها". ص ١٠٦